تفاعلات الأزمة الوزارية

خلافاً لشمعون بيرس، الذي شهدت فترة محاولته تشكيل حكومة ضيّقة القاعدة برئاسته (من ٢٠/٣/١٩٩٠ ـ ٢٦/٤/١٩٩٠) الكثير من التقلّبات المثيرة والمفاجآت في مواقف الكتل السياسية ـ البرلمانية التي سعى الى اشراكها في حكومته، فان الاسابيع الثلاثة الاولى التي حاول فيها زعيم الليكود رئيس الحكومة الانتقالية، اسحق شامير، تشكيل حكومة برئاسته، بعد تكليفه بذلك من جانب الرئيس حاييم هيرتسوغ (**هآرتس**، ٢٩/٤/١٩٩٠)، خلت من اية اثارة، او مفاجآت، اللهم المحاولة التي لم تتكلّل بالنجاح التي طرحها الحزب الديني القومي (المفدال)، لتقريب وجهات النظر بين حزبي الليكود والعمل، بهدف العودة، مجدداً، الى تشكيل حكومة وحدة وطنية (**يديعوت احرونوت**، ٨/٥/١٩٩٠). وخلافاً لبيرس، ايضاً، فان ما حال دون شامير والانتهاء من مهمة تشكيل الحكومة، خلال المهلة الاولى، لم يكن اخفاقه في ضمان تأييد الاكثرية المطلقة من أعضاء الكنيست (٦١ عضواً) لحكومة برئاسته، بل المصاعب والعراقيل التي واجهته، على صعيد التوفيق بين مطالب الكتل البرلمانية المؤيدة له، والتي ابدت استعداداً للمشاركة في حكومته. فعلى الرغم من طموحه الى تشكيل حكومة ضيقة القاعدة برئاسته، وتقديره انه سوف يتمكّن من ذلك في اسرع وقت ممكن، وعلى الرغم من التزامه، طوعاً، بذلك، جراء عدم ثقته بالمعراخ، وكرهاً، جراء الضغوط الممارسة عليه من جانب بعض قيادات الليكود والاحزاب اليمينية المتطرفة، فان اوساطاً معيّنة داخل الليكود اعربت عن اعتقادها بأن مهمة شامير تنتظرها متاعب غير قليلة، سواء أكان ذلك في مجال صياغة الخطوط الاساسية لحكومته الجديدة، او في مجال توزيع الحقائب الوزارية على شركائه المحتملين في الائتلاف، وايضاً على زملائه من قيادات الليكود (**دافار**، ٢٧/٤/١٩٩٠).

عملياً، بدأ شامير وطاقم مفاوضات الليكود جهودهما لتشكيل الحكومة الجديدة بـ «القدم اليمنى»، كما يقال. فالتعادل في موازين القوى البرلمانية، الذي حال دون نجاح بيرس في مهمته، اختل لصالح شامير والليكود، فور انتقال «كرة» التكليف الى يديه. فالليكود لم ينجح فقط في الحفاظ على الاختراق الذي احدثه في صفوف معسكر المعراخ (انسحاب عضو الكنيست الحاخام اليعيزر مزراحي من كتلة اغودات يسرائيل والتوصّل الى اتفاق معه بشأن التحاقه بمعسكر الليكود)، بل تمكّن، ايضاً، من استعادة المقعد الذي خسره لصالح معسكر المعراخ، في اعقاب اعلان عضو الكنيست ابراهام شارير عن انه قرر العودة الى صفوف الليكود، استجابة لنداء رئيس الحكومة، دون قيد او شرط. وبذلك، اصبح شامير يتمتّع بتأييد ٦١ عضو كنيست، اي بالاكثرية المطلقة من الاعضاء (**هآرتس**، ٢٧/٤/١٩٩٠).

وكان هذا الاختلال في موازين القوى لصالح شامير في صلب توقّعات مسبقة لبعض المصادر الصحفية، الذي لم يستبعد امكان نجاح شامير في تشكيل حكومة يمينية ـ دينية ـ اصولية برئاسته، حيث انه، «اضافة الى قواعد المسار الدستوري المنتظم، يبدو ان هناك احتمالاً كبيراً في ان ينجح شامير في مهمّته، وربما في وقت سريع، في ضوء الظروف التي استجدت في الاسابيع الاخيرة. فمن الطبيعي ان تتشكل الحكومة الجديدة من ذلك المعسكر اليميني ـ الديني ـ الاصولي الذي حال دون بيرس والنجاح في مهمته... فالتشكيلة طبيعية جداً... والفوارق الايديولوجية بين الليكود، من جهة، وهتحياه ومولديت وتسوميت، وحتى المفدال في شكله الحالي، من جهة أخرى، ضئيلة جداً.

«ولذا، ليس هناك سبب يحول دون ان يتعايش المعسكر اليميني بالذات، في اطار ائتلاف مع الاحزاب الدينية ـ الاصولية. فاذا بقي الحاخام